محليات

ليلة دخول الإرهابيين للمشفى

مدير مشفى الحفة: عشنا سنوات صعبة ونعاني نقص الأطباء الجراحين

| اللاذقية- عبير سمير محمود

بعد أربع سنوات من هجوم العصابات المسلحة على مدينة الحفة باللاذقية تواصل الهيئة العامة لمشفى الحفة الوطني عملها بالكادر الطبي الذي لم يتوقف يوماً عن العمل رغم جميع الصعوبات التي واجهته خلال الأزمة في ظل ما عاشته الحفة على وجه التحديد، وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف مدير عام الهيئة العامة لمشفى الحفة الوطني الدكتور رامي عطيرة بأن طاقم الهيئة عاش سنوات صعبة جداً قائلاً: مع تعرض مدينة الحفة للهجوم الإرهابي بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ كان الحضور ضرورياً في الهيئة على مدار أيام متواصلة نظراً لحجم العمل الكبير وقلة الإمكانات في ذلك الوقت، ما تطلب منا وضع برامج مكثفة للعمل كي نقوم بأداء مهام الإسعاف على أكمل وجه، ومن أنبل القصص الإنسانية التي لا ينساها طاقم الهيئة ولم تتداولها وسائل الإعلام أذكرها على صفحات لـ«الوطن» وقد حدثت في الشهر السادس من عام ٢٠١٢: مع اقتحام المسلحين للمشفى من باب الإسعاف وسماعنا أزيز الرصاص يقترب شيئاً فشيئاً عمل الكادر على إخلاء الجرحى والمرضى للخروج من الباب الرئيسي، وبعد لحظات من خروجنا تذكرت إحدى الطبيبات المقيمات أن طفلاً بقي في الحواضن لم يتم إخلاؤه فعادت وحيدة مسرعة وأخذت الطفل وصعدت في آخر سيارة مغادرة للهيئة منقذة حياته تحت رشقات رصاص الإرهابيين.

ونحن كطاقم للهيئة نعتز ونفتخر بأننا واكبنا انتصارات الجيش العربي السوري في الريف المحيط بالمشفى وعشنا معه حكايات النصر وتقاسمنا الألم فكنا نضمد جراح المصابين ونسهر على شفائهم وفي الوقت نفسه كنا نكتسب المعنويات العالية منهم وقد استعادوا الأمن للمنطقة بما فيها المشفى وأعيد تأهيله بعد ١٥ يوماً من تخريبه ليعود للعمل بجميع أقسامه بشكل كامل إضافة إلى العيادات الخارجية حيث تقدم الخدمات الطبية مجاناً للمواطنين على مدار ٢٤ ساعة، وخلال عام ٢٠١٥ استقبلت الهيئة ٥٧٥٠٠ مراجع، وإجمالي الخدمات المقدمة لـ١٦٠٣٩٠ خدمة طبية منها: (غسيل كلى ١٧٦٨ – خدمات أشعة ٢٣٠٩٣ – معالجة فيزيائية ١٥٠٩ – خدمات مخبر ٦٤٠٤٦) على حين تم إجراء ١١٢٩ عملية جراحية خلال المدة نفسها.

مشيراً إلى وضع التجهيزات الجديدة كجهاز الماموغراف الخاص بالكشف المبكر عن سرطان الثدي بالخدمة، إضافة إلى جهاز تصوير ظليلي للجهاز البولي وافتتاح شعبة نموذجية مزودة بخمس حواضن نموذجية وجهاز تنفس آلي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وكشف مدير الهيئة أن المشفى يعاني نقصاً بالكادر الطبي اختصاص جراحة أوعية دموية – جراحة عصبية، مبيناً أن المشفى يتعاون مع مديرية الصحة بإرسال المرضى ممن يحتاجون لأعمال جراحية (أوعية– عصبية) بتحويلهم بعد استقرار أوضاعهم لإرجاء العمليات اللازمة بمشافي المديرية.

من جهة أخرى أكد د. عطيرة أن المشفى عمل على تخصيص قسم عزل مجهّز بالكامل للمصابين بالإنفلونزا وقد تم تخريج الحالات الست التي دخلت المشفى بعد شفائها بشكل تام.

مشفى شهبا خارج الاستثمار بسبب الغازات

| السويداء - عبير صيموعة

يبدو أن مشفى شهبا الحكومي لن يدخل حيز الإشغال والاستثمار من مديرية الصحة هذا العام رغم بدء العمل في المشروع منذ عام ٢٠٠٣ ولم يتم تسليمه حتى هذا التاريخ رغم انتهاء جميع الأعمال البنائية والإنشائية والتجهيزات الأخرى في المشفى، إلا أن القضية التي عرقلت عملية الاستلام والاستثمار إنما تعود إلى شبكة الغازات الطبية التي لم يتم تنفيذها حتى الآن، حيث تشير مديرة فرع البناء والتعمير في السويداء المهندسة هيام قطامي إلى أنه تم الانتهاء من جميع الأعمال المذكورة باستثناء شبكة الغازات الطبية ومن المؤكد استحالة تسليم المشفى من دون تنفيذ الشبكة، علماً أنه كان من المتوقع تسليم المشفى بشكل نهائي قبل منتصف هذا العام وذلك في حال وافقت مديرية الصحة على قيمة العقد علما أن مديرية صحة السويداء قامت برفض عقد شبكة الغازات الطبية لارتفاع التكلفة والتي وصلت إلى ٣٤٦ مليوناً، موضحة أنها لم تكن المرة الأولى التي يتم فيها رفض عقد الغازات الطبية فقد رفضت المديرية عقدا في عام ٢٠٠٧ تبلغ قيمته ٣٢ مليوناً كما قامت برفض العقد الثاني في عام ٢٠٠٨ البالغة قيمته ٦٤ مليوناً، مشيرة إلى أن ارتفاع قيمة العقد يعود إلى ارتفاع أسعار جميع المواد فضلاً عن عدم توافر موردين أو عارضين مؤكدة أن العرض الأخير كان الأنسب ومن المتوقع أن تزداد قيمة العقد في حال بقيت مديرية الصحة على قرارها وخاصة مع بقاء الحظر الاقتصادي على البلاد والذي حال دون القدرة على تأمين جميع المواد وخاصة أن منشأ المواد المتعاقد عليها أوروبي وذلك حسب الشروط الفنية الواردة في عقد التوريد.

والسؤال الذي لابد من طرحه لماذا لا يتم قبول قيمة العقد والانتهاء من المشروع وتسليمه ما دام يخفف ضغطاً كبيراً عن المشفى الوطني؟ فضلاً عن أن أي تأخير سيزيد من الأعباء المالية ويزيد من أسعار التكلفة التي ازدادت تباعاً وبأرقام قياسية خلال السنوات الخمس الماضية.

الحلقي يلتقي مدير «اليونسيف»

| الوطن

أكد الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء خلال استقباله السيد أنتوني ليك المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» حرص الحكومة السورية على تعزيز وتنمية علاقات التعاون مع المنظمات الدولية وخاصة المنظمات التي تهتم بمحاربة الإرهاب وشؤون المرأة والطفولة والأعمال الإنسانية والتعليمية والتنموية والصحية، كما أكد الدكتور الحلقي اهتمام الحكومة السورية بتنمية العلاقات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة انطلاقا من اهتمام الدولة السورية بجميع مكونات المجتمع وخاصة الأطفال منه حيث تقدم الدولة التربية والتعليم مجانا إضافة إلى التعليم الإلزامي للأطفال وكذلك التربية النفسية والصحية والتربوية الصحيحة من خلال دور الحضانة والمدارس، كما تحرص على توفير اللقاحات كافة للأطفال وقد انتفت أمراض كثيرة للأطفال في سورية وخاصة شلل الأطفال وغيره، إضافة إلى وجود منظمات شعبية تسعى لرعاية الطفولة وتنميتها وتخريج أجيال متعلمة ومعافاة صحياً وبدنياً والاهتمام بالمتفوقين والمبدعين منهم، كما حرصت الدولة السورية على الاهتمام بأبناء الشهداء حيث افتتحت مدارس خاصة لهم.

وأوضح الدكتور الحلقي الآثار السلبية للحرب الإرهابية على سورية من خلال قيام العصابات الإرهابية بتدمير المراكز الصحية والمشافي والمدارس ووقف العملية التعليمية في المناطق التي تتواجد فيها وتجنيد الأطفال عنوة في الأعمال الإرهابية والعمليات الانتحارية وتشغيل الأطفال في الأعمال المجهدة لمصلحة هذه العصابات إضافة إلى زرع الفكر التكفيري المجرم في عقول هؤلاء الأطفال الأبرياء وإلى الانتهاكات الجنسية بحق الطفولة وكذلك المتاجرة بأعضائهم، وأكد الدكتور الحلقي أنه رغم الحرب وتداعياتها إلا أن الطفولة ورعايتها تلقى الاهتمام الأكبر حيث تسير العملية التربوية بشكل منتظم وكذلك تقديم الرعاية الطبية لهم، كما أن الحكومة تقوم بتوفير مراكز إقامة مؤقتة للأطفال وأسرهم المهجرين من العصابات وتقوم بتربية الأطفال وافتتاح مدارس خاصة لهم.

من جهته ثمن السيد ليك جهود الحكومة السورية واهتمامها برعاية الطفولة والأمومة وتقديم مستلزمات الرعاية الكاملة لهم من صحة وتربية وتعليم وتوفير المناخات المناسبة لهم وخاصة أبناء الأسر المهجرة، إضافة إلى التعاون الكبير الذي تبديه الحكومة السورية مع منظمة اليونيسيف في إطار التعاون المشترك لتوفير الرعاية الشاملة للأطفال على كامل الأرض السورية.

قضية الفضلات العقارية في طرطوس تتفاعل!

المشترون يعترضون ويناشدون.. والبلدية معهم ولكن

| طرطوس- الوطن

تتوالى ردود الفعل من أصحاب الفضلات المبيعة من مجلس مدينة طرطوس لهم بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ ومن المواطنين الذين اشتروا منهم شققاً في الأبنية التي شيدت على العقارات التي اكتملت مع بيع الفضلات الملاصقة لها.. وتأتي هذه الردود بعد أن أقدم مجلس المدينة على فرض عشرات الملايين من الليرات على المشترين سابقاً وبعد أن وضع إشارات على صحائف العقارات لمنع أي ترخيص أو إفراز أو بيع أو.. إلخ قبل تسديد المبالغ المفروضة بناء على تقرير تفتيشي صدر نهاية العام الماضي.

ردود الفعل انطلقت من داخل الحوار المفتوح الذي دار بين الدكتور مالك علي رئيس المكتب الاقتصادي في قيادة حزب البعث ليستمر بطرق عديدة منها ما قدم من شكاوى ووثائق ومراسلات لمكتب الوطن بطرطوس حيث يؤكد أصحاب الفضلات المشتراة في كتابهم أنه سبق أن تقدموا إلى مجلس مدينة طرطوس بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بطلبات شراء فضلات أملاك عامة وعقارات ملاصقة لعقاراتهم لأن تشكل معها مقاسم معدة للبناء.. وأن الموافقة تمت على البيع من مجلس مدينة طرطوس لأنه صاحب الصلاحية بالتصرف بالأملاك المنقولة وغير المنقولة العائدة ملكيتها لمدينة طرطوس.. وصدقت البيوع بقرارات من المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس.

وأضافوا:باعتبار أن شراءنا الفضلات والعقارات هو عمل مدني بحت وقد تم مستكملاً لكل شروطه الموضوعية والشكلية حسب القوانين والأنظمة النافذة في حينه واستكملت البيوع ونقل الملكية من مجلس المدينة لأسمائنا في السجل العقاري وباعتبار أن التقرير التفتيشي لم يستند في حيثياته ونتائجه على أي مادة قانونية صريحة وواضحة في قوانين الجمهورية العربية السورية.

وباعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين حسب القانون المدني وأن دفع فروق أسعار مزعومة لا أساس قانونياً له على الإطلاق فالمطالبة بفروق الأسعار تكون في العقود الزمنية كعقود المقاولات والتعهدات وتطلب خلال تنفيذ التعهد أو المقاولة بسبب ارتفاع أسعار مفاجئ ولا تكون في عقود البيع على الإطلاق حيث إن السعر يحدد وقت البيع ولا يجوز تعديله بعد سنوات من نقل الملكية بداعي فروق الأسعار.

وباعتبار أن فروق الأسعار المزعومة تتعارض مع أحكام الدستور الذي صان الملكية الخاصة وحقوق المواطنين المكتسبة بالعقود التي تم تنفيذها برضى الطرفين وبتصديق جميع الجهات المختصة.. وحيث إن مجلس المدينة قد فرض المبالغ على صحيفة العقارات الخاصة بنا وهذا يصيبنا بأذى كبير على أملاكنا ومعاملاتنا العقارية والتجارية علماً بأن البعض من هذه العقارات قد بيعت لأشخاص آخرين وهذا ما يسبب مشاكل اجتماعية يصعب حلها كما أن لجوءنا إلى المحاكم المدنية والإدارية يكلفنا مبالغ باهظة نتيجة تقرير التقتيش التعسفي.

فإننا نحمّل مجلس مدينة طرطوس كامل المسؤوليات عن أي إجراء تعسفي يلحق الضرر بعقاراتنا وسيكون المجلس عرضة للمساءلة القضائية والجزائية والمدنية.. ونطالب بوقف الإجراءات المتخذة بحقنا من قبله وإعتبارها كأن لم تكن.

التقرير يتجاهل تقريراً سابقاً

والأكثر غرابة أن التقرير التفتيشي الذي اعتمدت عليه البلدية في فرض مبالغ مالية كبيرة على المشترين تجاهل تقريراً سابقاً للهيئة يتعلق بفضلات تم بيعها للسيد عبد الناصر حمزة منذ عام ٢٠٠٨ حيث تمت مطالبته بتسديد نحو ٥٥ مليون ليرة كفروق أسعار خلافاً للأصول التي تمّ اتباعها في عملية البيع وخلافاً للتقرير التفتيشي رقم /٥٦/ ف. م. ح /٢ /غ. ج تاريخ ٢٠١١/٢/٢٧ المعد من بعثة القرار رقم /٥١/ ر. هـ لعام ٢٠٠٩ ويقول السيد حمزة موضحاً القضية:

اولا : نشكر صحيفة «الوطن» لاهتمامها بمشاكل المواطنين كافة، وثانياً أقول: لقد اشتريت من مجلس مدينة طرطوس أجزاء من العقارين /٣٢٤٥/ و/٢٢٧٥/ منطقة طرطوس العقارية وفضلة الأملاك العامة المجاورة لعقاري /٢٢٩٠/ بموجب قرار مجلس مدينة طرطوس رقم /٧٩/ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ وهنا المفارقة حيث إن مهمة التفتيش كانت تقصّي مدى ملائمة أسعار الفضلات التي باعها مجلس المدينة خلال أعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ حصراً وأنا اشتريت في أواخر عام ٢٠٠٨ وهنا مخالفة للمهمة وخروج عن التكليف!.

كما أود الإشارة إلى أن شرائي لهذه العقارات تم عن طريق لجان متخصصة لتقييم العقار ومشكلة بمحافظة طرطوس وبموجب هذه اللجنة تم بيعي وشرائي لهذه الأجزاء وفق أحكام القانون رقم /٢٧٣/ لعام ١٩٥٦ بعد تصديق هذا البيع حسب الأسس المعتمدة من جميع الجهات المختصة وآخرها المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة مع العلم بأن موضوع شرائي قد سبق أن كان محل معالجة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بموجب التقرير رقم /٥٦/ ف. م. ح /٢ /غ. ج تاريخ ٢٠١١/٢/٢٧ المعد من بعثة القرار رقم /٥١/ ر. هـ لعام ٢٠٠٩ والمنتهي إلى نتيجة مفادها أن إجراءات البيع بالتراضي كان في محله القانوني والذي أكد صحة وسلامة الإجراءات المتخذة سابقا وهل السعر إلا جزء من عملية البيع؟ فهل يجوز مخالفة النتائج التي اعتمدتها الهيئة سابقا التي أكدت أن إجراءات البيع نظامية وموافقة للقانون؟ وهل يجوز لمجلس المدينة أن يباشر إجراءات تحصيل فروق الأسعار وكأنها عقد إذعان؟

وختم بالقول: نلتمس منكم الطلب من السيد رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش توجيه مجلس المدينة لوقف الإجراءات التي تخص عقاري لسبق المعالجة لأن عملية البيع تمت وفق الأصول والقانون وتم التحقيق بها من قبلكم بتقرير معتمد وفق الأصول بلغت نتائجه سابقاً إلى مجلس المدينة.

رد مدينة طرطوس

سألنا رئيس مجلس المدينة عن رده على مضمون اعتراضات المواطنين المشترين للفضلات فقال: من اختصاصات مجلس المدينة بيع فضلات الأملاك العامة وتغيير وجهة تخصيص الأملاك العامة وإدخالها بالأملاك الخاصة للوحدة الإدارية ذات العلاقة.. وبموجب القانون النافذ وتعليمات وزارة الإدارة المحلية ذات الصلة تمت الموافقة على بيع الفضلات بقرارات صدرت عن مجلس مدينة طرطوس بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ لأنه صاحب الصلاحية بالتصرف بالأملاك المنقولة وغير المنقولة العائدة للمدينة.. وتمّ تصديق بيع معظم الفضلات المبيعة بعد عام ٢٠٠٧ بقرارات صادرة عن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس.

وأضاف: بيع الفضلات بشكل عام كان قد تم مستكملاً لكل شروطه الموضوعية والشكلية وحسب القوانين والأنظمة النافذة في حينه وقد استكملت هذه البيوع بدفع الثمن من المشترين وقد تم نقل الملكية من مجلس المدينة إلى أسمائهم في السجل العقاري بعد تبرئة ذمم المشترين في المدينة.

وبعد أن ورد التقرير التفتيشي رقم ٤/٨/٢٠٥٧/١٠ تاريخ ٢٠١٥/٩/٩ وتوجيهات السيد المحافظ بتنفيذ مقترحات التقرير. لجأت المدينة إلى فرض المبالغ المحددة لقاء فرق السعر الذي بيعت به أجزاء العقارات الواردة في التقرير التفتيشي على صحائف العقارات وبلغ مشتري الفضلات لدفع هذه الفروقات.

وعند اتخاذنا هذا الإجراء تقدم مالكي العقارات باعتراضات إلى مجلس المدينة على هذا التحقق وخاصة بعد أن تم نقل الملكية لأسمائهم في السجل العقاري. مبينين فيه أن الأسعار التي بيعت بها الفضلات متناسبة مع الأسعار الرائجة بتاريخ البيع للعقارات المشابهة وبأن هناك مشاكل اجتماعية يصعب حلها لأن معظم العقارات بنيت وبيعت المقاسم الناتجة عن البناء لأشخاص كثر على مر السنين وأنهم يحملون مجلس المدينة كامل المسؤولية القضائية والجزائية.

وختم بالقول: بناء على ما تقدم فإننا نبين أن الأسعار التي بيعت بها الفضلات متقاربة إن لم تكن مطابقة للأسعار الرائجة في المدينة بتاريخ البيع.

لذلك يجب إعادة النظر بتقرير التفتيش لأن خلق مشاكل اجتماعية لقاء تحقق هذه المبالغ باعتبار أن معظم العقارات قد بنيت وبيعت إلى مالكين جدد.

نضع هذه القضية أمام رئاسة الهيئة ورئاسة مجلس الوزراء ووزير الإدارة المحلية وكل من يهمه الأمر آملين دراستها مجدداً واتخاذ القرارات المناسبة.

هيكلية جديدة لإدارة البحث العلمي في الجامعة

| رجاء يونس

أقرت جامعة دمشق هيكلية جديدة لإدارة البحث العلمي تضمنت تقسيم مديرية البحث العلمي فيها إلى أربع دوائر بحثية.

وبين نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا أن الجامعة شكلت مجموعات بحثية لمتابعة خطط البحث العلمي وتنفيذها وتطويرها، بما يخدم متطلبات التنمية وحاجات المجتمع مشيراً إلى أن الهيكلية الجديدة لمديرية البحث العلمي هدفها تفعيل آليات عملها البحثي.

ولفت العباس إلى أن الدائرة الأولى من الهيكلية المحدثة تهتم بشؤون الدراسات العليا من خلال تسجيل أبحاث الدراسات العليا ومتابعة تنفيذها وفق المخطط العلمي الموضوع من قبل الباحث بينما تختص دائرة البحث العلمي بشؤون الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة، على حين تعنى دائرة الإبداع والتميز ونقل التكنولوجيا بمختلف الأنشطة المتعلقة بإبداعات العاملين بالبحث العلمي وحماية نتاجهم الفكري وتعميق الاستفادة منه.

كما أوضح العباس أن دائرة النشر العلمي والمكتبات الإلكترونية جرى إحداثها بهدف تطوير وسائل الاتصال العلمي ونشر النتاج العلمي سواء كان عبر الدوريات أو المؤتمرات العلمية إضافة لتأمين الموارد اللازمة من مصادر المعلومات الإلكترونية للباحثين في الجامعة وكذلك إدارة الموقع الإلكتروني لمديرية البحث العلمي والتطوير المستمر لمنظومة قواعد بيانات البحث العلمي، مشيراً إلى أنه كان مقررا لهذه الدائرة تقديم الدعم المادي للباحثين على النشر الخارجي وفق متطلبات المجلات ذات المستوى العالمي الجيد، ولكن ظروف الأزمة وإستراتيجية ترشيد النفقات أديا إلى التريث لبعض الوقت وذلك لكون متطلبات النشر الخارجي بالقطع الأجنبي.

كما لفت إلى أن إحداث صندوق خاص بالبحث العلمي هدفه إدارة موارد البحث العلمي في الجامعة من خلال تمويل المشاريع البحثية ومتابعة أوجه الإنفاق عليها بشكل يضمن الاستثمار الأفضل لها فضلاً عن تمويل شراء تجهيزات بعض المخابر في الكليات والمراكز التابعة للجامعة لأغراض البحث العلمي وكذلك تمويل نفقات الاشتراك بالمكتبات الإلكترونية ورسوم النشر العلمي.

١١٤ مليار ليرة أضرار الأقطان في الأزمة

العتال: نهب أكثر من ٦٠٠ ألف طن من الأقطان المحبوبة والمحلوجة

| محمود الصالح

بلغت أضرار المحالج التي دخلها الإرهابيون خلال الأزمة ١١٤ مليار ليرة سورية منها ٥١ ملياراً قيمة أقطان محبوبة ومحلوجة وبذور قطن في ١١ محلجاً خرجت عن السيطرة ودمرها الإرهابيون ونهبوا محتوياتها من المواد الخام والمحلوجة صرح بذلك لـ«الوطن» المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان المهندس زاهر العتال وأضاف: إن عدد المحالج التي كانت تعمل قبل الأزمة ١٥ محلجاً منها ٧ محالج في حلب ومحلج في إدلب وآخر في الرقة ومحلج في كل من الحسكة ودير الزور وثلاثة محالج في حماة ومحلج الوليد في حمص وخرجت عن السيطرة محالج حلب والرقة ودير الزور والحسكة وإدلب وبقيت محالج الفداء والعاصي والسلمية في حماة ومحلج الوليد في حمص قيد الإنتاج.

كانت الأقطان الموجودة في المحالج التي خرجت عن السيطرة ٤٦٩ ألف طن من القطن المحبوب و١٤٦ ألف طن من القطن المحلوج و٣٧ ألف طن من بذور القطن وتبلغ قيمة هذه الكميات وحدها ٥١ مليار ليرة سورية وقد نهبت من الإرهابيين أما بالنسبة لباقي موجودات المحالج فلا يعرف وضعها.

تستعد المؤسسة الآن لإعادة تأهيل محلج تشرين في حلب الذي عاد إلى السيطرة بفضل رجال الجيش العربي السوري وكانت قد أعدت دراسة لإعادة تأهيل المحلج بشكل كامل في عام ٢٠١٤ بكلفة تقديرية بحدود ١,٨ مليار ليرة ونظرا لارتفاع أسعار مستلزمات إعادة التأهيل ومعظمها قطع تبديل مستوردة بالقطع الأجنبي فيتوقع أن تصل كلفة إعادة تأهيله إلى ٥ مليارات ليرة بأسعار اليوم.

وعن مشكلة الديون المترتبة على المؤسسة للمصرف الزراعي والمصارف الأخرى بين المدير العام أن إجمالي الديون المترتبة على المؤسسة منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥ بلغ ٦٢ مليار ليرة مستحقة الأداء علما أنه تم إطفاء الديون في عام ٢٠١٠ إضافة إلى ١٥ مليار ليرة لموسم ٢٠١٥ التي لم تستحق السداد بعد وهي المبالغ التي أخذتها المؤسسة من المصرف حتى قامت بدفع قيمة أقطان الموسم الذي انتهى منذ شهرين تقريباً وهناك ديون للمؤسسة على الجهات العامة تبلغ بحدود ٨٠ مليار ليرة منها ٤٢ ملياراً على المؤسسة العامة للصناعات النسيجية و٢٥ مليار ليرة على المؤسسة العامة للصناعات الغذائية و٢ مليار على المؤسسة العامة للسكر إضافة إلى بعض المبالغ الأخرى.

أما بالنسبة لكمية الأقطان المسوقة والمحلوجة لهذا الموسم فتصل إلى ٧٥ ألف طن قطن محبوب مستلم و٥٢ ألف طن قطن محلوج من خلال المحالج العاملة في حماة وحمص. وعن واقع المحالج بين العتال أن تجهيزات المحالج في حماة قديمة وبحاجة إلى تحديث أما بالنسبة لمحلج الوليد في حمص فهو حديث.

وفيما يتعلق بالقوى العاملة في المؤسسة أشار المدير العام إلى أن طبيعة عمل المؤسسة موسمي لذلك فهي تعتمد على العمالة الموسمية حيث كان يتم استخدام ٧ آلاف عامل موسمي خلال فترة استلام وحلج الأقطان وقد تراجع هذا الرقم إلى ٥٥٠ عاملاً موسمياً خلال الأزمة وبعد خروج اغلب المحالج عن الخدمة أما بالنسبة للعمال الدائمين فقد تراجع خلال الأزمة من ١٨٠٠ عامل دائم إلى ١٠٥٠ عاملاً نتيجة التقاعد والاستقالة والإجازة بلا أجر وعدم تعيين البديل نتيجة وجود عمال ليس لديهم عمل يتم الاستفادة منهم وتعويض النقص في عدد العمال الدائمين.